

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ أكتوبر ٢٠٠٥

أنباء عن تمديد مهمة ميليس إلي ديسمبر المقبل
القصر الرئاسي في لبنان ينفي علاقة
مسئول أمني كبير مع مشتبه بها في قضية اغتيال الحريري

بيروت - من فتحي محمود

في الوقت الذي غادر فيه المحقق الدولي في جريمة اغتيال رفيق الحريري القاضي ديتليف ميليس بيروت أمس إلي باريس، حيث يلتقي النائب سعد الحريري ثم يتوجه إلي النمسا للبدء في كتابة التقرير النهائي، اكدت مصادر متعددة وجود اتجاه قوي لدي ميليس لمد فترة عمله حتي ديسمبر المقبل لاستكمال التحقيقات.

في هذه الاثناء نفت رئاسة الجمهورية اللبنانية انباء ترددت عن علاقة مسئول أمني رفيع المستوي في القصر الرئاسي مع سيدة مشتبه بها في قضية اغتيال رفيق الحريري.

علي الصعيد نفسه، ذكرت مصادر سورية رفيعة المستوي ان دمشق بصدد القيام بسلسلة تحركات عربية ودولية خلال الأسابيع المقبلة لتوضيح موقف سوريا من الاتهامات التي وجهت اليها علي خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق بالتدخل في الشئون اللبنانية.

وقال رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في تصريحات له أمس عقب لقائه مع الرئيس اللبناني اميل لحود ان قرار ميليس باستكمال مهمته من صلاحياته شخصيا، حيث حدد مجلس الأمن مهمة اللجنة بثلاثة اشهر قابلة للتمديد.

وقال إنه أطلع الرئيس لحود علي نتائج لقائه برئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.. مشيرا إلي أن مجلس الوزراء ناقش خلال جلسة يوم الخميس الماضي نتائج تحقيقات لجنة ميليس، وأعرب رئيس الوزراء اللبناني عن اطمئنانه لسير التحقيقات من جانب اللجنة والثقة في أدائها واستقلاليتها ومهنتها وكل الاجراءات التي يقوم بها ميليس لمعرفة الحقيقة.

وبالنسبة للتفجيرات التي يشهدها لبنان أكد السنيورة أنها عاصفة وستمر.. مطالباً الحكومة بالالتفاف وتنفيذ جدول اهتماماتها وتحقيق مصالح اللبنانيين الذين يتطلعون إلى مزيد من القرارات التي تؤدي إلى تعزيز الأمن الذي هو هاجسهم الآن إلى جانب العديد من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية مع التأكيد على أن الجانب الأمني سيبقى هاجس الحكومة.

وقد اجتمع الرئيس اللبناني اميل لحود مع رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، لبحث تطورات الأوضاع الأمنية في البلاد، وأعلن السنيورة عن عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء غداً لمناقشة الخطة الأمنية التي أعدها وزير الدفاع والداخلية وتقر التعيينات الأمنية المطلوبة، بينما يناقش مجلس النواب يوم الأربعاء تداعيات الوضع الأمني. وأكد ان لبنان يدخل مرحلة جديدة من تاريخه حافلة بتحديات يجب أن نعد انفسنا لها بالتماسك والمواجهة، ورأي أن هناك صلة بين تصاعد موجة التفجيرات الإرهابية وتقرير قاضي التحقيق الدولي في قضية اغتيال رفيق الحريري ديتليف ميليس، مؤكداً أنه لا يعرف ماذا يضم تقرير ميليس، ولمحا إلى امكانية تمديد مهمته إلى 15 ديسمبر، وأعلن ان لبنان يحترم القرارات الدولية وأنه لن يستبدل وصاية بوصاية أخرى.

وحول الموقف من سوريا بعد صدور تقرير ميليس، قال السنيورة في تصريحات أمس، انا اعتقد انه يجب أن نفصل ما بين العلاقة بين سوريا ولبنان وبين الشعب السوري والشعب اللبناني عن أي امر قد يكون قام به اشخاص مهما كانت مسؤولياتهم في سوريا أو في لبنان بهذا العمل.

على الصعيد نفسه اشارت مصادر مطلعة إلى أن أبرز ما ستتضمنه الخطة الأمنية الجديدة التي سيناقشها مجلس الوزراء غدا الغاء جهاز امن الدولة واعادة الضباط والعناصر التابعة لهذا الجهاز إلى مواقعهم السابقة، وحصر الملف الأمني بيد قومي الأمن الداخلي والأمن العام، وانشاء غرفة عمليات مشتركة بين مختلف الاجهزة الأمنية، وتأمين تجهيزات اضافية ومنتطورة مثل شراء معدات تكشف المتفجرات ووضع كاميرات مراقبة عند مداخل العاصمة، وتعيين الفني عنصر امني جديد.

ومن المقرر ان يتوجه السنيورة صباح اليوم إلى دولة الامارات العربية المتحدة في زيارة عمل رسمية تستغرق يوماً، حيث يلتقي في ابوظبي رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وتأتي الزيارة استكمالاً لجولته في الدول العربية بعد سوريا والمملكة العربية السعودية والكويت ومصر لبحث الأوضاع في لبنان والمنطقة على المستويين السياسي والاقتصادي، بما

يدعم برامج الحكومة الإصلاحية. كما يزور امارة دبي ويلتقي كبار المسؤولين فيها, ويرافقه وزير الخارجية فوزي صلوخ.

من ناحية أخرى جدد حزب الله رفضه الاستعانة بمحققين امريكيين لكشف غموض عمليات التفجير والاغتيال, واعتبره فرض وصاية لدول وقوي غير موثوق بها أو بنزاهتها خصوصا وانها تتحاز مسبقا لمصلحة العدو الإسرائيلي, وأوضح ان هذا الموقف ليس تشكيكا بنوايا احد أو تعبيرا عن خلاف مع احد ولا اخلايا بالتضامن الوزاري, بل لأنه مصلحة لبنانية, داعيا إلى تفعيل دور المؤسسات الأمنية وتعزيزه ودعمه.

وقال وزير الطاقة محمد فنيش ممثل حزب الله, إننا معنيون علي مستوي

الوطن بأسره ان نواجه هذا المسلسل والمخطط الإجرامي بمزيد من اليقظة والوعي والحذر والتنبيه حتي لا نسقط في فخ الفتنة والانقسام الداخلي, ولفت إلى أن هناك قرارات في مجلس الوزراء لا يمكن اتخاذها علي قاعدة الاكثريية والأقليية لأن البلد فيه ثوابت وتوازنات وقرارات بحاجة إلى التوافق حرصا علي استمرار الاستقرار الداخلي.

في هذه الاثناء, نفي مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية اللبنانية صحة الأنباء التي تناقلتها وسائل الإعلام حول احدي الموظفين في شركة ام. تي. سي تاتش للهاتف النقال بانها قريبة المدير العام للرئاسة العميد سالم ابوضاهر.

وقال مكتب الإعلام في بيان له امس ان رولي أبوضاهر لا تمت بصلة للفريق المباشر للمدير العام للرئاسة العميد سالم أبوضاهر الذي لم يعرف أنها تعمل في الشركة المذكورة الا بعد قراءة اسمها في الصحف.

وكانت صحيفة المستقبل قد ذكرت في عددها الصادر أمس انه تم احتجاز مسئولة القطاع الفني في شركة ام. تي. سي. تاتش رولي أبوضاهر انها ترتبط بصلة قرابة مع المدير العام في رئاسة الجمهورية العميد سالم ابوضاهر للتحقيق معها في أسباب اخفائها علي الكمبيوتر الخاص بها الحركة الكاملة للاتصالات الخلوية من بعض الأرقام ذات الصلة بجريمة الاغتيال بعدما تم سحبها عن الكمبيوتر العام الذي منه كانت تزود التحقيقات الدولية واللبنانية بمعلومات تبين انها مزورة.